مكتب الممثل الخاص للأمين العام المعني بالعنف ضد الأطفال

جدوى العائد على الاستثمار

في إنهاء العنف ضد الأطفال

ما الفائدة من الاستثمار في إنهاء العنف ضد الأطفال؟

للأطفال الحق في العيش في مأمن من العنف. وإنهاء العنف هو أحد الالتزامات الواردة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومع ذلك، يتعرض أكثر من نصف أطفال العالم لشكل من أشكال العنف كل عام

والآثار التي يخلّفها هذا العنف مدمِّرة وطويلة الأمد. فبالإضافة إلى التكلفة البشرية، يفرض العنف ضد الأطفال أعباء اقتصادية كبيرة في جميع البلدان، بغض النظر عن حالتها من حيث الدخل أو المنطقة أو السياق الثقافي

وتنشأ التكاليف المباشرة وغير المباشرة للعنف بطرق مختلفة. فقد لا يتمكن الأطفال ضحايا العنف من تحقيق كامل إمكاناتهم التعليمية والصحية، مما يحد من دخلهم وإنتاجيتهم في المستقبل. وتتكبد الحكومات تكاليف مباشرة في التصدي لآثار العنف على صحة ضحاياه على المديين القصير والطويل. وهناك أيضا تكاليف كبيرة مرتبطة باستجابة نظام المؤسسات المعنية بحماية الأطفال ونظام العدالة في توفير خدمات إعادة التأهيل للضحايا وإنفاذ القانون ضد الجناة. وتترتب أيضا على العنف ضد الأطفال تكاليف غير مباشرة وطويلة الأجل، لأنه يقوّض الاستثمارات في صحة الأطفال وتعليمهم وفي القطاعات الاجتماعية الأخرى

وتصل تقديرات التكاليف الإجمالية المباشرة وغير المباشرة للعنف على المستوى الوطني إلى 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي الوطني[1]. ويتضح حجم التكلفة عند مقارنتها بإجمالي النفقات الحكومية على الصحة على سبيل المثال: فالتكاليف السنوية للعنف ضد الأطفال تتجاوز الإنفاق الحكومي السنوي على الصحة في عدد من البلدان، وفي بعض الحالات تصل إلى ستة أضعاف هذا الإنفاق[2]

والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية للعنف ضد الأطفال باهظة للغاية. غير أنه بفضل الاستثمارات الصحيحة، يمكن منع جميع أشكال العنف ضد الأطفال، وتجنب التكاليف البشرية والاقتصادية المرتبطة به، وغالبا ما يكون ذلك مقابل جزء بسيط من التكاليف التي تم تفاديها. وهذا يبرز أن إنهاء العنف ضد الأطفال منطقي من الناحية الاقتصادية. وينبغي النظر

1 & 2. Cornerstone Economic Research. Forthcoming. “Economic Costs of Violence Against Children: A Summary of the Evidence”.

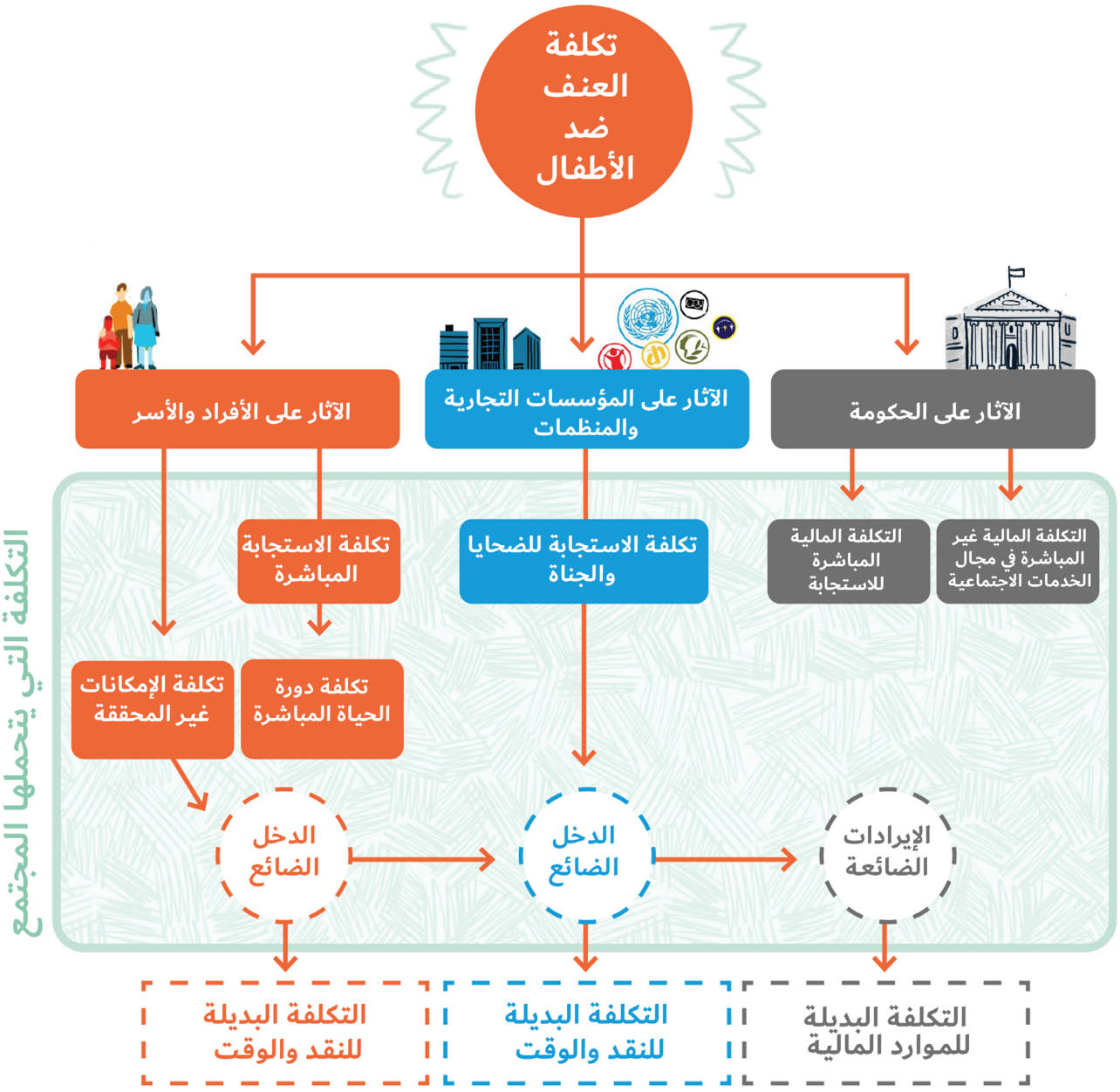

إلى الإنفاق على حماية الأطفال ورفاههم على أنه استثمار

ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه الأدلة، فإن المستويات الحالية للإنفاق على منع العنف والتصدي له ما زالت متدنية. ويعد بيان جدوى العائد على الاستثمار في إنهاء العنف ضد الأطفال بمثابة أداة قوية لتغيير ذلك

وينبغي النظر إلى الإنفاق على حماية الأطفال ورفاههم على أنه استثمار

ما المقصود بجدوى العائد على الاستثمار في إنهاء العنف ضد الأطفال؟

إن جدوى العائد على الاستثمار في إنهاء العنف ضد الأطفال يمكن أن يبيّن العوائد الاجتماعية والاقتصادية الكبيرة التي يمكن تحقيقها من خلال تعزيز الاستثمارات في التدخلات الاجتماعية ذات الأثر الكبير

وتتحقق الفوائد الاقتصادية لمنع العنف بسبل شتى. فالإنفاق الحالي على الصحة والتعليم والحماية الاجتماعية سيكون أكثر فاعلية. وسيتم التخلص من التكاليف المرتبطة بعواقب العنف، وهو ما سيسمح للحكومات باستخدام هذه الأموال بشكل أكثر إنتاجية في مجالات أخرى. وسيمكّن المنع الفعال للعنف من زيادة المخزون الإجمالي لرأس المال البشري، ويؤدي إلى زيادة إنتاجية المشاركين في سوق العمل

ويمكن لبيان جدوى العائد على الاستثمار في إنهاء العنف ضد الأطفال أن يتيح ما يلي

توفير حُجّة اقتصادية للتدخلات الاجتماعية - فالحكومات تواجه خيارات صعبة في تخصيص الموارد المحدودة. والأزمات المتعددة التي تواجهها البلدان في مختلف أنحاء العالم تزيد الضغط على الموازنات العامة، لا سيما في البلدان التي تعاني من أعباء ديون ثقيلة. وفي هذا السياق، تواجه الوزارات المسؤولة عن حماية الأطفال ورفاههم تحديات في تأمين الموارد اللازمة لإحراز تقدم حقيقي. ويسمح بيان جدوى العائد على الاستثمار في إنهاء العنف ضد الأطفال لهذه الوزارات بتقديم حُجَج دامغة، مبنية على الأدلة، على العائد الكبير للاستثمار في حماية الأطفال ورفاههم. وللعديد من التدخلات تكلفة تنفيذ منخفضة نسبيا مقارنة بالتكاليف المجتمعية التي تمكّن من تفاديها

دعم إعطاء الأولوية للتدخلات الأساسية - فمن المرجح، في العديد من البلدان، أن تكون هناك فجوة بين التكاليف المقدَّرة لمجموعة مقترحة من التدخلات والموارد المالية المتاحة. وتتطلب هذه الفجوة تحديد أولويات الإنفاق، وهي عملية من المرجح أن تتم - في غياب الأدلة- بطريقة غير رسمية. ومن خلال تحديد التدخلات التي من المرجح أن تحقق أكبر قدر من العوائد، يمكن لبيان جدوى العائد على الاستثمار في إنهاء العنف ضد الأطفال أن يكفل إعطاء الأولوية لتلك التدخلات

تحديد مجالات التقسيم ودعم الإجراءات الشاملة لعدة قطاعات - فالمسؤولية عن تنفيذ برامج منع العنف ضد الأطفال أو التصدي له، في معظم البلدان، موزعة بين وزارات وإدارات ووكالات حكومية متعددة. وينعكس هذا التقسيم أيضا في إعداد خطط وسياسات منفصلة لمعالجة مختلف جوانب العنف ضد الأطفال. ويمكن أن يؤدي هذا التقسيم إلى انعدام الاتساق في الجهود المبذولة لمنع العنف ضد الأطفال والتصدي له، وإلى نقص في الموارد اللازمة للتدخلات التي يمكن أن تكون أكثر فاعلية. ويمكن لبيان جدوى العائد على الاستثمار في إنهاء العنف ضد الأطفال أن يساعد في معالجة هذا التقسيم، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وتعزيز نهج متكامل، ومراعي للسياقات المختلفة، ويجمع بين قطاعات حماية الأطفال والصحة والتعليم والحماية الاجتماعية والعدالة والمالية والميزانية والتخطيط

دعم خطة التنمية المستدامة لعام 2030 - ففي وقت لم يتبق فيه سوى أقل من ستة أعوام على الموعد النهائي لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، لا يسير العالم على المسار الصحيح للوفاء بالوعد المقطوع في إطار خطة عام 2030 بإنهاء جميع أشكال العنف ضد الأطفال. ويمكن اعتبار بيان جدوى العائد على الاستثمار في إنهاء العنف ضد الأطفال، من خلال تعزيزه للاستثمارات في منع العنف ضد الأطفال والتصدي له، بمثابة أداة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في بلد ما. كما يعد أداة يمكن استخدامها في عمليات مهمة، مثل

إعداد خطط التنمية الوطنية او المحلية، والخطط القطاعية، واطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة. ويمكن لبيان جدوى الاستثمار في إنهاء العنف ضد الأطفال أيضا أن يدعم التكامل والتآزر مع الجهود المبذولة لإنهاء العنف ضد المرأة

ويمكن اعتبار بيان جدوى العائد على الاستثمار في إنهاء العنف ضد الأطفال، من خلال تعزيزه للاستثمارات في منع العنف ضد الأطفال والتصدي له، كأداة أساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في دولة ما

كيف يمكن لبيان جدوى العائد على الاستثمار في إنهاء العنف ضد الأطفال أن يدعم الجهود المبذولة لحشد أصحاب المصلحة المتعددين؟

ينبغي النظر إلى عملية إعداد بيان جدوى العائد على الاستثمار في إنهاء العنف ضد الأطفال برمتها على أنها سلسلة من الفرص المتتالية والاستراتيجية لجهود الحشد والمناصرة. وينبغي أن يكون النهج تشاركيا وشاملا منذ البداية، بما يضمن تولي جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين زمام الأمور وتعزيز قدراتهم

ويجب أن تحظى هذه العملية بالأولوية على أعلى مستوى في الحكومة. فعلى الرغم من أن الوزارات المسؤولة

عن حماية الأطفال ورفاههم قد تؤدي دورا رائدا، فإنها لا تستطيع تحمل هذه المسؤولية بمفردها. ولا يمكن كفالة مشاركة جميع القطاعات المعنية بضمان حماية الأطفال ورفاههم إلا بجعل هذه العملية أولوية من أولويات الحكومة ككل. ومن المهم للغاية أيضا إشراك الوزارات المسؤولة عن التخطيط والتنمية الاقتصادية والمالية. وفي الدول ذات الأنظمة الفيدرالية أو في الحالات التي تكون فيها الحكومات المحلية هي الجهات المقدمة للخدمات الاجتماعية، يتعين أيضا إشراك القادة على مستوى المحليات أو البلديات

ويعد التوافق بين مختلف الفاعلين السياسيين مهم أيضا. ويؤدي البرلمان دورا أساسيا في هذا الصدد. إن الأطر الزمنية للاستثمار المطلوب لكفالة حماية الأطفال ورفاههم تغطي فترة طويلة. فهي تتجاوز بكثير أفق الدورات الانتخابية. وقد يكون من الصعب حشد دعم سياسي واسع والحفاظ عليه، ولكنه أمر ممكن

كما تعتبر منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدينية التي تقدم الخدمات للأطفال والأسر على المستوى المحلي مجموعة أخرى من المجموعات الرئيسية. وكذلك الأمر بالنسبة للرابطات المهنية والنقابات العمالية والقطاع الخاص. ويجب إشراك الأطفال والأسر والمجتمعات المحلية على قدم المساواة مع غيرهم باعتبارهم من أصحاب المصلحة. ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والهيئات الرقابية المستقلة أن تقدِّم إسهامات قيّمة. وحيثما يكون هناك وجود للأمم المتحدة في بلد ما، يمكنها أيضا أن تؤدي دورا مهما في توفير الدعم التقني والمالي وغيره من أشكال الدعم لإعداد بيان جدوى العائد على الاستثمار في إنهاء العنف ضد الأطفال

كيف تُكفَل فعالية الاستثمارات؟

إن القدرة على إظهار ما إذا كانت الاستثمارات تُحدث فرقا، وكيف تُحدثه، أمر بالغ الأهمية. ويسمح رصد التنفيذ وتقييم النتائج لصانعي السياسات بإظهار مدى تحقيق الاستثمارات بالفعل للنتائج والأهداف المرجوة منها

ويجب أن يتضمن إطار الرصد والتقييم مؤشرات واقعية، وتوقُّع مواجهة صعوبات في جمع البيانات. ولن تظهر بعض من النتائج المرجوة لعقود من الزمن. ولكن من المهم، من الناحيتين السياسية والعملية، تحديد مؤشرات معقولة قصيرة ومتوسطة الأجل والتي يمكن أن تُظهر التقدم المحرز. وهناك حاجة أيضا إلى تصنيف مناسب للبيانات من أجل رصد أي تفاوتات جغرافية أو اختلافات في النتائج بالنسبة لمختلف فئات الأطفال

ويمكن رصد التنفيذ باستخدام بيانات الميزانية والنفقات، والبيانات الإدارية، واستبيانات الخدمات المحددة الغرض، بينما يتطلب تقييم الآثر جمع البيانات عن طريق الاستبيانات للأسر المعيشية الحالية أو الاستبيانات المحلية أو الاستقصاءات التتبعية المحددة الغرض مع المستفيدين

ومن الأساسي أيضا توخي الشفافية في إعداد الميزانية وتتبع النفقات، لأسباب ليس أقلها دعم التنسيق والمساءلة في تقديم الخدمات، فضلا عن التنفيذ الفعال للميزانية

أين نحن الآن؟

عملت الممثلة الخاصة للأمين العام عن كثب مع الدول وغيرها من أصحاب المصلحة الرئيسيين لتعزيز الاستثمار في الخدمات المتكاملة لإنهاء العنف ضد الأطفال

وتنكب الدول أكثر فأكثر على دراسة الأبعاد الاقتصادية لهذه المسألة، وقد طلبت المزيد من الدعم في تقييم واستجابة لذلك، قامت الممثلة التكاليف الاقتصادية للعنف ضد الأطفال والعائد من الاستثمار في منع العنف

إن إنهاء العنف ضد الأطفال منطقي من الناحية الاقتصادية

الخاصة بتيسير تبادل التجارب والخبرات، بسبل منها إجراء حوارات على المستوى الوزاري. ويعكف مكتب الممثلة الخاصة أيضا على إعداد مجموعة أدوات لتقييم التكاليف الاقتصادية للعنف وعوائد الاستثمار في منع العنف

والهدف من مجموعة الأدوات هذه مساعدة الدول - بما في ذلك البلدان الرائدة في الجهود الرامية إلى إنهاء العنف ضد الأطفال[3] - على إعداد بيان مقنع لجدوى العائد على الاستثمار في منع العنف ضد الأطفال وزيادة تسريع العمل لإنهاء العنف ضد الأطفال، مع عدم ترك أي طفل خلف الركب

3. https://violenceagainstchildren.un.org/content/pathfinding-countries